



مساهمة الأرشيف العثماني في كتابة تاريخ العلاقات الجزائرية العثمانية

في ضوء وثائق خط همايون ودفتر مهم (1830-1519)

أ.د. حنفي هلاليلي

جامعة سيدي بلعباس

hanifi_andalous@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2018/09/30

تاريخ القبول: 2018/09/01

تاريخ الإيداع: 2018/08/10

الملخص:

يعد الأرشيف العثماني التركي رابع دور الأرشيفات العالمية من حيث كمية الوثائق، وقد تم تصنيف 50٪ من مجموع وثائقه التي تبلغ 150 وثيقة، وهذه الوثائق تتناول مختلف مناحي الحياة الثقافية و السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الصحية ، و يشمل أيضا تاريخ 36 دولة ، و يعد مصدرا تاريخياً مهماً ، لا مندوحة للباحثين في تاريخ الدولة العثمانية عن الرجوع إليه و الاستفادة من مقتنياته. و بالرغم من الأهمية البالغة للأرشيف العثماني و الوثائق التي يحتويها في الفترة الممتدة أربعة قرون، من تاريخ البلاد العربية في الحكم العثماني، فقد كانت تلك الأهمية غائبة عن أنظار كثير من الباحثين. كما أن علاقة هذا الأرشيف بدور الأرشيف العربية كانت غائبة عن أنظار مسؤوليها و أنظار الباحثين بشكل عام..

الكلمات الدالة:

الأرشيف العثماني ، العلاقات ، الدولة العثمانية ، وثائق همايون ، دفتر مهم

The Turkish Ottoman Archive is the fourth largest repository of documents in the world, with 50% of its documents totaling 150 documents. These documents cover various aspects of cultural, political, economic, and social and health life, including the history of 36 countries, and is an important historical source, it is not allowed for researchers in the history of the Ottoman Empire to return to it and to benefit from its holdings. Despite the great importance of the Ottoman archives and the documents it contains in the four centuries period, from the history of the Arab countries in Ottoman rule, this importance was absent from the eyes of many researchers.

The relationship of this archive to the role of the Arab Archive was absent from the eyes of its officials and the eyes of researchers in general..

Key Word:



Ottoman archive, the relations, Algeria, Ottoman Empire, documents of Humayun, defter Muhim

اصطلح الباحثون المهتمون بدور الأرشيف و الوثائق الموجودة بتركيا على اطلاق مصطلح الأرشيف العثماني على أرشيف رئاسة الوزراء الموجود بحي السلطان أحمد في مدينة استانبول. بالإضافة إلى المقرر التي تحفظ فيه الوثائق المختلفة بالدولة العثمانية مثل أرشيف طوب قايي، و أرشيف البحرية الذي يضم 25 مليون وثيقة. أما الأرشيف العثماني التابع لرئاسة مجلس الوزراء فهو الأرشيف العالمي الذي يتناول تاريخ الدولة العثمانية منذ نشأتها سنة 699هـ/1299م إلى سقوط الخلافة العثمانية سنة 1342هـ/1924م. و يعد رابع دور الأرشيفات العالمية من حيث كمية الوثائق، وقد تم تصنيف 50 % من مجموع وثائقه التي تبلغ 150 وثيقة، و هذه الوثائق تتناول مختلف مناحي الحياة الثقافية و السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الصحية ، و يشمل أيضا تاريخ 36 دولة ، و يعد مصدرا تاريخياً مهما ، لا مندوحة للباحثين في تاريخ الدولة العثمانية عن الرجوع إليه و الاستفادة من مقتنياته.

و على الرغم من الأهمية البالغة للأرشيف العثماني و الوثائق التي يحتويها في الفترة الممتدة أربعة قرون، من تاريخ البلاد العربية في الحكم العثماني، فقد كانت تلك الأهمية غائبة عن أنظار كثير من الباحثين. كما أن علاقة هذا الأرشيف بدور الأرشيف العربية كانت غائبة عن أنظار مسؤوليها و أنظار الباحثين بشكل عام.

- تعريف الأرشيف العثماني :

ماهي الإمكانيات التي يوفرها الأرشيف العثماني في هذا المجال؟ ⁽¹⁾ يعتبر الأرشيف العثماني أول أرشيف منظم في العالم الإسلامي، و يتميز هذا الأرشيف بالعدد الضخم لوثائقه و هو مرآة صادقة لدولة مركزية امتدت من أبواب فيينا إلى اليمن و من الجزائر إلى العراق، و لكن أيضا بالتنوع:

- تنوع كيفي: وهي عبارة عن رسائل سلطانية تملأ ثغرات التاريخ الدبلوماسي.

- تنوع جغرافي: سببه الامتداد الشاسع للدولة العلية و انفتاحها على العالم الخارجي.

الأرشيف العثماني هو مجموعة المصادر التاريخية التي تعود إلى العهد العثماني. وهي تضم وثائق تهم 39 بلدا مختلفا من بينها 19 بلدا في منطقة الشرق الأوسط، و 11 بلدا في البلقان، و ثلاث بلدان في القوقاز، وبلدين في وسط آسيا، و قبرص و تركيا ذاتها يضاف إليه ا بلدان



المغرب. ومن أهم دور الأرشيف العثماني أرشيف مجلس رئاسة الوزراء في قصر يلدز إستانبول، تحت إشراف مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (IRICICA) ⁽²⁾ أما الأرشيف العثماني التابع لرئاسة مجلس الوزراء فهو الأرشيف العالمي الذي يتناول تاريخ الدولة العثمانية من نشأتها عام 699هـ (1299م) إلى سقوطها عام 1342هـ (1924م). ويعد ثالث أكبر أرشيف في العالم من حيث كمية الوثائق التي يضمها، وقد تم تصنيف 35% فقط من مجموع وثائقه التي تبلغ مئة وخمسين مليون وثيقة. وهذه الوثائق التي تتناول مختلف مناحي الحياة الثقافية والسياسية والاقتصادية والصحية والاجتماعية، تعد مصدراً تاريخياً مهماً، لا مندوحة للباحثين في تاريخ الدولة العثمانية عن الرجوع إليه، والاستفادة من مقتنياته.

لقد تم تصنيف وثائق الأرشيف العثماني على ثلاثة أقسام :

القسم الأول: تصنيف الدفاتر ويقصد بالدفاتر السجلات المتسلسلة التي دونت فيها القرارات المتخذة في البيروقراطية العثمانية بدائرتي الديوان والمالية، للموضوعات التي صدر بشأنها قرار. وأقدمها في الأرشيف العثماني يعود إلى عام 835هـ/1432م وهي الدفاتر الخاصة بالأراضي والتملكيات .

تنقسم دفاتر الأرشيف العثماني إلى أنواع كثيرة، منها دفاتر الديوان الهمايوني، التي تقع أيضاً على أنواع. منها: دفاتر المهمة، ودفاتر الأحكام، ودفاتر الشكاوى، ودفاتر الدول الأجنبية، ودفاتر الجماعات الأقلية من غير المسلمين، ودفاتر أذن السفن، ودفاتر النفي والقصاص، ودفاتر التحرير.

القسم الثاني: تصانيف وثائق الأرشيف العثماني ، وهي على ستة أنواع رئيسة:

- وثائق الديوان الهمايوني والباب الأصفي.
 - وثائق الباب الدفتر (المالية).
 - وثائق الباب العالي.
 - وثائق قصر يلدز.
 - وثائق النظارات والولايات والمفتشيات العامة والدوائر الحكومية الكبيرة.
 - وثائق التصانيف الأخرى. وهي: تصنيف علي أمير، وتصنيف ابن الأمين، وتصنيف المعلم جودت، وتصنيف الخط الهمايوني، وتصنيف الفرمانات المذهبة، وتصنيف المعاهدات.
- ⁽³⁾ أما الجزء الثاني من الرصيد العثماني والذي يختلف عن الجزء الأول لأنه وثائق خاصة



بالدولة التركية وهي عبارة عن مراسلات بين الباب العالي و الدولة الجزائرية يتضمن نسخ مصورة، جلبت من مختلف دور أرشيفات اسطنبول سنة 1979- 1999، تقدر بحوالي 4000 وثيقة خاصة بتاريخ الجزائر، وتاريخ شمال إفريقيا، ترجم منها ما يزيد عن 1000 وثيقة مكتوبة باللغة العثمانية (أحرفها عربية) إلى اللغة العربية، و متواجدة حاليا بمركز الأرشيف الوطني. تتعلق مواضيع هذه الوثائق بالحياة الدبلوماسية والاقتصادية والسياسية والعسكرية والأمور الإدارية كما أنها مرتبة ومصنفة حسب التصنيف التركي، المتعامل به بأرشيف رئاسة الوزارة الأولى باسطنبول. ونذكر أهم التصنيف و الدفاتر المتعلقة بتاريخ الأيالة الجزائرية وهي:

(1) تصنيف إرادة (IRADE TASNIFI)

(2) تصنيف خط همايون (HATTI HUMAYUN)

(3) دفاتر مهمة (MUHIMME DEFTERI)

لا شك أنّ البحث في تاريخ العالم العربي الحديث والمعاصر يظلّ منقوصاً، بل قاصراً جداً إذا لم يستند صاحبه إلى الوثائق المهمة التي يتركها الأرشيف العثماني في اسطنبول. هذا الأرشيف الذي يضم نحو 150 مليون وثيقة، وهو بذلك يعد من أكبر دور الوثائق في العالم وأضخمها. وإلى حد الآن تم تصنيف نحو 50 بالمائة من هذا الكم الهائل، أي ما يقارب 75 مليون وثيقة، وهي متاحة للباحثين للاطلاع عليها وأخذ نسخ رقمية منها. فآين وصلت عمليات التّصنيف في الأرشيف؟ وما حجم الوثائق العربية فيه؟ وهل تمت الاستفادة من هذا الكنز الكبير؟

يقع مبنى الأرشيف العثماني في منطقة "كاغظ خانه" التي تبعد عن مركز مدينة اسطنبول بنحو 15 كم. وهو مبنى كبير وذو طابع معماري إسلامي، ومجهّز بأحدث التقنيات، ويعمل به فريق كبير من الباحثين والمتخصصين يزيد عددهم عن 300 شخص. وتتمر عملية التصنيف بمراحل حتى تصبح الوثيقة صالحة للاستعمال. وقد أنتهجت أساليب حديثة ومتطورة في هذه العملية، فالباحث اليوم يمكنه البحث في أجهزة الكمبيوتر الموضوعة في قاعة كبيرة وفسحة، والاطلاع على مختصرات للوثائق المصنّفة، بل والاطلاع على أغلب صور الوثائق ومعاينتها. وما لا يوجد على جهاز الكمبيوتر يمكن طلبه من المخزن، وفي خلال ساعات يكون بوسعه الاطلاع عليها في نسخها الورقية الأصلية.⁽⁴⁾

- نموذج الأحكام الموجهة إلى حكام الجزائر:



توجد هذه الأحكام في الدفاتر المهمة ⁽⁵⁾ و يغطي مجملها الفترة التي كانت الدولة العثمانية حاضرة بثقل جيشها الانكشاري و أسطولها البحري في غرب البحر الأبيض المتوسط بقيادة البحرية الجزائرية زمنئذ. وتظهر هذه الأحكام موقف الإدارة المركزية من أiyالة الجزائر. و الملاحظ على هذه الأحكام أنها تناولت الشكاوي و القضايا السياسية و الاقتصادية و العسكرية و أهملت الجوانب الثقافية إلى غاية احتلال فرنسا للجزائر سنة 1830. سنأخذ نموج هذه الدفاتر من خلال شكاوي تقدم بها جماعة الأندلس القاطنين بمدينة الجزائر.

نزع عدد هام من الموريسكيين نحو إiyالة الجزائر، خاصة بعد معركة ليبان عام 1571م و ما كان لها من نتائج على دول البحر الأبيض المتوسط، من استيلاء إسبانيا للمرة الثانية على تونس عام 1573م بقيادة دون خوان دي استريا (Don. Juan de Austria)، ثم إعادتها إلى حظيرة الخلافة العثمانية بعد حملة قليج علي و سنان باشا سنة 1574م. في مثل هذه الظروف الدولية الحاسمة التي شهدتها الإiyالة و كل منطقة البحر الأبيض المتوسط. أرسل السلطان العثماني سليم الثاني أحكاما إلى بيلر باي الجزائر عرب أحمد باشا (1571-1574م). ⁽⁶⁾

ففي الفرمان الأول الموجه إلى حاكم و قاضي الإiyالة بتاريخ 28 جويلية 1571م ⁽⁷⁾. يبين كيف أن جماعة العلم و الصلاح الذين قدموا من الأندلس إلى الجزائر، قاموا بإرسال مبعوث عنهم إلى الدولة العثمانية للشكاية من وضعهم الاجتماعي و الاقتصادي بالجزائر، بحيث لما طلب هؤلاء العلماء توظيفهم و خاصة في الوظائف الإدارية و التعليمية، وفضت السلطات المحلية تشغيلهم على أساس أنهم جاؤوا من الخارج.

و أمام هذه الوضعية قام الباب العالي بإرسال أمره السلطاني إلى حاكم و قاضي مدينة الجزائر، بإنصاف هذه الفئة من أفراد الجالية الأندلسية على أن يكون التوظيف على أساس الاستحقاق و الجدارة، بعيدا عن المحسوبية و الانتماء العرقي و دون مراعاة موطن و أصل قدوم هذه الفئة، و هو ما جاء في نص الوثيقة: "... قامت جماعة أهل العلم و الصلاح الذين قدموا

من الأندلس بإرسال مبعوث عنهم على أساس أنه عندما طلب هؤلاء العلماء و الصلحاء توظيفهم، فإن أهالي رفضوا ذلك و منعهم على أساس أنهم جاؤوا من الخارج، و عليه فإن الحكم و الأمر السلطاني يكون بإعفاء الوظيف و الشغل إلى مستحقه و الجدير به..." ⁽⁸⁾.

و من خلال نص الوثيقة نستنتج بعض الحقائق الهامة حول الوضعية الاجتماعية للجالية الموريسكية بالجزائر، خاصة فئة العلماء و النخبة المقيمة بمدينة الجزائر، التي وجدت صعوبة في الحصول على بعض الوظائف المتعلقة بالقضاء و الامامة و التعليم، و غيرها من



الوظائف الإدارية و الدينية و التي كانت مجالا للمنافسة و المزاحمة من طرف طبقة الحضر المحلية بمدينة الجزائر.

و بالفعل فقد رفضت السلطات المحلية تشغيل هذه الفئة من الأندلسيين خلال هذه الفترة، على أساس أنها جاءت من الخارج، و من هنا يطرح السؤال: لماذا هذا الموقف السلبي تجاه الأندلسيين؟ وعلى أي أساس اعتبرت السلطات هؤلاء الأندلسيين دخلاء في وسط مجتمع الإيالة المعروف خلال العهد العثماني بتنوع أصول طبقاته الاجتماعية⁽⁹⁾. يمكن أن نستشف خلفية هذا الموقف السلبي من خلال فتاوي الونشريسي في كتابه المعيار و خاصة في الفصل الخاص "بالهجرة الأندلسية". حيث ذكر أنه يرفض خطاب و قضاة المدجنين و ذلك لكونهم رضوا أن يكونوا تحت حكم النصارى⁽¹⁰⁾.

و من هنا نلتمس عناصر الجواب في كون أن هؤلاء الموريسكيين قبلوا بالحكم المسيحي و العيش تحت العادات النصرانية و على أساس أنهم تهاونوا عن الهجرة إلى دار الإسلام، مما جعلهم محل شك و تحفظ من قبل السلطات المحلية و سكان المدينة. هذا الموقف يعكس من جديد عمق مأساة الأندلسيين، فهم مسلمون و أتراك بإسبانيا، و مسيحيون أو مسلمون من الدرجة الثانية في "دار الإسلام". تشير الوثيقة، إلى أن الجالية الأندلسية أرسلت مبعوثا عنها إلى الباب العالي، فهل كان لهذه الجالية خلال هذه الفترة تنظيم؟ أو وكيل يسهر على حماية حقوقها و تمثيلها أمام حكام الإيالة و الباب العالي؟ هذا ما سنراه في دراستنا لأوقاف أهل الأندلس. كما يتعرض فرمان موجه إلى نفس حاكم الإيالة عرب أحمد باشا في 14 نوفمبر 1573 م⁽¹¹⁾. حيث جاء مكملا للوثيقة الأولى، فهو يخبرنا بأن الأندلسيين و المدجنين الفقراء، قاموا برفع شكوى إلى السلطان العثماني سليم الثاني، بسبب تردي أوضاعهم الاجتماعية و الاقتصادية بالإيالة. و على الرغم من أن معظم هؤلاء الفقراء هم أهل علم و ثقافة، لا يملكون القدرة على العمل في مجالات أخرى، فإن قضاة و حكام مختلف مناطق الإيالة رفضوا تشغيلهم في الوظائف الإدارية و العلمية و الدينية، و كان الحكام يفضلون أهل البلاد عليهم.

و عليه فإن الباب العالي أمر إلى والي الإيالة الاهتمام بهذه الجالية و التي يسميها بأهل الإسلام و فقراء و أهل العلم و القرآن. و العمل على توظيفهم أو تحيز إلى فئة معينة سواء أكانوا من الأندلسيين أو من العرب المدجنين، فالوظائف تعطى لمستحقها لا غير، كما يركز الأمر السلطاني على أن تعطى الأوامر لقضاة و قياد المناطق التابعة لإيالة الجزائر. و مما يلاحظ من



خلال موقف قضاة و حكام الإيالة و السلطات المحلية عموما، أنها كانت تفضل تعيين الأندلسيين الذين هاجروا عقب سقوط غرناطة دون غيرهم من الفئات الأندلسية. لقد وجدت الفئة الأندلسية المنافسة الشديدة في الوظائف الإدارية و الدينية (كقضاة، أئمة، وكلاء، نظار). هذه الوضعية الحرجة دفعت بالأندلسيين إلى التذمر، و التي عبر عنها الونشريسي في باب الهجرة بقوله: "هؤلاء الأندلسيون الذين هاجروا و استقروا بدار الإسلام، ندموا على الهجرة و سخطوا و زعموا أنهم وجدوا الحال عليهم ضيقة، بالنسبة إلى التسبب في طلب أنواع المعاش على الجملة رفقا و لا يسرا... و صرحوا بدمهم دار الإسلام و بمدح دار الكفر و أهله و الندم على الهجرة..."⁽¹²⁾

و تكررت مراسلات الباب العالي بشأن الأندلسيين، فمن خلال فرمان أرسل إلى بيلرباي إيالة الجزائر عرب أحمد باشا بتاريخ 23 نوفمبر 1573 م⁽¹³⁾. يعرض فيه شكاية الموريسكيين المجددة، فهم الذين تركوا الأموال و المتاع و وسائل رزقهم بإسبانيا، و قدموا إلى دار الجهاد الجزائر و المناطق التابعة لها، و التي أصبحوا فيها فقراء لا يملكون شيئا، زيادة على فرض حكام المناطق لضرائب باهظة عليهم مثل باقي الرعية. و كلفوهم بتكاليف جعلتهم يشكون من ضيق المعيشة، بل و كانت تؤخذ منهم أجورهم اليومية. بالإضافة إلى تعدي بحارة الإيالة عليهم و الذين أخذوا منهم أموالهم و أمتعتهم مما جعل الدولة العثمانية تستفسر عن هذا الموقف و عن هؤلاء المسلمين الذين خرجوا من دار الحرب (إسبانيا) إلى ممالكنا المحروسة.

لقد أمر الباب العالي أخذ الحيطة و الإنقاذ بأن لا تؤخذ الأمتعة و لا الأجور التي تحصلوا عليها، و أن لا يعاملوا على أساس عمال مؤقتين، كما يؤكد على الكشف و التحقيق عن العناصر التي أخذت من أيديهم أجورهم اليومية، و إعادة الأموال و الأمتعة لأصحابها و ألا يتدخل أحد في شؤونهم، و كذلك بإعفاء هؤلاء الموريسكيين من دفع الضرائب و كل التكاليف لمدة ثلاث سنوات، حتى يتم استقرارهم و استيطانهم بمناطق الإيالة و بعد حصولهم على القدرة يمكن أخذ الضرائب منهم شأنهم شأن بقية الرعية. من خلال هذا الوثيقة نكتشف توافد عناصر جديدة من الموريسكيين على إيالة الجزائر بعد فشل ثورة غرناطة (1568-1570 م). حيث تقدر المصادر التاريخية عددهم بحوالي 30000 موريسكي.⁽¹⁴⁾

ظل الموريسكيون بالجزائر يعتبرون أنفسهم في دار هجرة مؤقتة، يترقبوا الفرص للعودة إلى الأندلس. و قد عزز هذا الشعور تشبثهم بأصولهم و ميلهم إلى عدم الاختلاط مع غيرهم من



السكان. و هذا ما جعلهم يحجمون عن التزاوج خارج جماعتهم، فالمرأة الأندلسية نادرا ما تتزوج من غير أندلسي إلا إذا اضطرتها الحاجة و الفقر إلى ذلك.⁽¹⁵⁾

وثائق الأرشييفات التركية (خط همايون):

جعل العثمانيون من الوثيقة المكتوبة أساس كل معاملاتهم الإدارية، ففطنوا بكيفية تدريبية أنواعها و حددوا المواصفات الشكلية الخاصة بكل منها. كما اعتمدوا مبدأ الوثيقة الواحدة كإجراء لتسهيل و ضبط عملية التواصل بين المؤسسات و الدوائر المشكلة لها، فنتج عن كل ذلك أن توافرت أمام الباحثين عدة أنواع و أصناف من الوثائق التي تهتم حركية البحث التاريخي. وتعد التقارير المرفوعة إلى الصدر الأعظم و السلطان العثماني من الوثائق المصنفة ضمن خط همايون و حيث تورّد معلومات مهمة عن الأوضاع السياسية و العسكرية بالدرجة الأولى.⁽¹⁶⁾

إن ارتباط الجزائر سياسيا بمركز الدولة العثمانية (اسطانبول) واعتراف حكامها بشرعية السلطان العثماني واعتماد جهازها الإداري والعسكري على العناصر التركية (الحامية الانكشارية)، كان له دخل في توفر مادة أرشيفية غنية ومتنوعة تتصل بتاريخ الجزائر تعتبر وثائق الأرشييفات التركية مصدرا مهما لتاريخ الجزائر لما تتضمنه من معلومات عن العلاقات السياسية والمعاملات الاقتصادية والقضايا العسكرية والتعليمات الإدارية.

وقد قام الأستاذ أحمد توفيق المدني في السبعينات وبداية الثمانينات بتصوير مجموعة هامة من الوثائق التركية، زاد عددها عن 3000 وثيقة، وقد ساعدته على إنجاز هذه المهمة شغله منصب سفير الجزائر بتركيا.

وتم مؤخرا تصنيف هذه الوثائق حيث كلف كل من الأستاذين فكري طونة وداوود التميمي على ترجمتها بتكليف من المركز الوطني للدراسات التاريخية بالجزائر، وهي في أغلبها مراسلات متبادلة بين حكام الجزائر العثمانية والباب العالي كما أنها تحتوي على معلومات حول العلاقات العسكرية بين الجزائر والباب العالي معظمها تعود إلى أواخر العهد العثماني.

لقد أرسل الباب العالي أحد مبعوثيه أحمد آغا إلى الإيالات الثلاث. ولما علم الجزائريون بالمخططات الأوروبية وأدركوا أنه لا مناص من تجاهل الوضع الخطير، رحبوا بالمبعوث العثماني وأظهروا الطاعة للأوامر من خلال عدم المساس بسفن الدول التي لها علاقات طيبة مع الباب العالي كما لبوا طلب السلطان بإطلاق سراح خمسين أسيرا يونانيا⁽¹⁷⁾. وتجدر الإشارة هنا أن محمد خسرو⁽¹⁸⁾ قد نبه السلطان محمود الثاني في رسالة بتاريخ 2 جويلية 1815م،



يتحدث فيها عن حاكم الجزائر الحاج علي: "منذ أن أصبح هذا الشخص واليا على الجزائر، تعددت المظالم مع المسيحيين، بحيث أن الصداقة (مع الأوروبيين) قد تحولت إلى نزاعات ومهاجمات"⁽¹⁹⁾.

لقد اضطر الداوي عمر أمام هذه التحركات التي تنذر بالخطر إلى بعث رسالة إلى السلطان محمود الثاني في 15 ماي 1815م، أخبره فيها بتحركات الأساطيل الأوروبية في البحر المتوسط، ونوايا الدول الأوروبية السيئة تجاه الجزائر وضرورة تعضيد السلطان للجزائر بالجند والسلاح⁽²⁰⁾. ولم يدخر الباب العالي جهدا في تنبيه الولايات المغربية للأخطار التي تحيط بها، فأرسل مبعوثه ينصح ولايتها بالالتزام باليقظة لمواجهة أي هجوم عسكري تقوم به إحدى الدول الأوروبية. وقد ذكر عمر باشا في الرسالة التي بعث بها إلى السلطان في 5 رجب 1231هـ/1 جوان 1816م: "أننا سوف نستعمل كل طاقاتنا واهتمامنا للدفاع عن هذا الشعب المسلم الذي هو تحت كفالتنا، وأننا على استعداد للتضحية بأنفسنا دفاعا عن ذلك"⁽²¹⁾.

وفي شهر ماي عام 1816م عاد الأسطول الإنجليزي إلى ميناء الجزائر، ولما علم اللورد أكسموت باستعداد الجزائر لمحاربته، رفع العلم الأبيض، وقبل تسوية مشكلة الأسرى في إطار الأوامر السلطانية، كما طلب من الداوي أن تتولى السفينة الانجليزية مهمة حمل هدية الجزائر إلى الدولة العثمانية⁽²²⁾.

ومن جهة أخرى اعترف الداوي بمملكة هانوفر الجديدة، وسمح لها بالتمتع بالامتيازات التي نصت عليها المعاهدة الجزائرية الانجليزية باعتبار تلك المملكة تابعة للإمبراطورية البريطانية. وبسبب نتائج هذه الحملة جعل كل من مملكتي نابولي وسردينيا تدين الحملة الانجليزية وتتهم بريطانيا بالتعاس تجاه واجباتها المسيحية⁽²³⁾.

إن إيالة الجزائر كانت نعلم منذ سنة أن الأسطول المسيحي يتجول في عرض البحر المتوسط. وأن الدول الأوروبية تضمهر الشر ضد هم. وقد جاء في إحدى الوثائق العثمانية وهي عبارة عن رسالة بعث بها عمر باشا إلى السلطان العثماني بتاريخ 5 رجب 1231هـ/1 جوان 1816م: "لقد علم أوجاقنا من مالطة أن الدول المسيحية قد تحالفت على إنشاء أسطول مشترك بينها، وقوة مدفعية لمحاربتنا، ومن الواضح أنهم يضمرون لنا النوايا السيئة تجاهنا..."⁽²⁴⁾.

وقد رصدنا من خلال إحدى الوثائق أن الداوي عمر أرسل تقريرا مفصلا عن حالة الحصار والحملة بصفة عامة، حملها رئيس ميناء الجزائر القبطان علي، إلى الباب العالي جاء فيها: "رغم



أننا أبرمنا اتفاقا مع الانجليز والفلامينيك (الهولنديين) ونص على انتظار مدة ستة أشهر لإعادة النظر في مسألة الأسرى. فأنهم قدموا إلى الجزائر بأسطول ضخيم يتكون من ثلاثين قطعة. وكان ذلك يوم 15 أوت 1816م. وبعد أن رفع الأسطول العلم الأبيض رمز الصلح والسلام. أرسلوا إلينا زورقا ليسلم لنا رسالة تتضمن شروطهم والتي قضت بأن نسلم لهم جميع الأسرى الموجودين في الجزائر، ونرد على رسالتهم خلال ساعة واحدة فقط...لما شرعنا في إعداد الجواب، تقدمت بعض قطع الأسطول من التحصينات، وبدأت تقصف مواقعها بالقذائف... واستمرت (الحرب) بكل ضراوتها من الساعة الثامنة صباحا إلى منتصف الليل" (25).

و في سياق ذاته علق شالر على هذه الأحداث، فقال: "تصرف الداي تصرفا يتسم بقلة التصميم والحزم ولا يليق بشخصيته. فإنه لم يكتف بأن يعيد رسول القائد البريطاني بدون جواب على إنذاره، بل أنه سمح في نفس الوقت أيضا للأسطول المشترك بأن يختار المواقع الملائمة لقصف المدينة، دون أن تخطر في باله مقاومته" (26).

وتفيدنا وثيقة بمعلومات في غاية الأهمية، هي عبارة عن تقرير من القبطان باشا قائد الأسطول العثماني، يخبره فيها السلطان بأن هناك حصار عنيف على الجزائر فرضه الإنجليز والهولنديين كما أبلغه بتقرير القبطان الأمريكي سومر، الذي تحدث عن مقتل ثلاثة آلاف جزائري من جراء القصف، وتعرض نصف المدينة للهدم وإحراق الأسطول الجزائري (27).

وفي هذه الظروف الحرجة، طلب الداي حسين (1818-1830) من السلطان العثماني إمداده بالمساعدات العسكرية من خلال السماح بالتجنيد ومرورهم عن طريق تونس وطرابلس (28). ويشير تقرير شهيندر ممثل الدولة العثمانية في مدينة ليفورنة بإيطالية إلى الباب العالي: "أن الجزائريين لم يتضرروا من الهجوم الإنجليزي لأنهم تمكنوا من إبعاد الأسطول الإنجليزي عن الميناء، إلا أنهم لم يقفوا عند هذا الحد، بل أعاد الإنجليزي الهجوم على الجزائر في اليوم التالي، الأمر الذي جعل جميع أهالي مدينة الجزائر يغادرون المدينة، ويصعدون إلى المرتفعات المحيطة بهم، ولم يبق في المدينة، إلا الجنود المجاهدون الذين دافعوا عن البلاد دفاع الأبطال، وصمدوا أمام الهجوم الإنجليزي ثلاث ساعات" (29). ومما يلفت الانتباه أن هناك معلومات قيمة وردت في نص وثيقة مفادها أن الداي حسين قد أرسل 2000 جندي لمساعدة الدولة العثمانية في حرب اليونان، وأن هناك تحضيرات أوروبية لعقد اجتماع للتباحث بخصوص المسألة اليونانية (30).



أثار اعتداء الأسطول الجزائري على سفن رعايا الدولة العثمانية في بحر ايجيه والبحر الأبيض المتوسط حفيظة السلطان محمود الثاني الذي أصدر عام 1239هـ/1823م، فرمانا يمنع الجزائر من تجنيد المتطوعين من منطقة أزمير. ويبدو أن الجزائر كانت بحاجة ماسة إلى متطوعين جدد، فاضطر الداوي حسين، إلى إرسال اعتذار لسلطان، الذي أبدى تفاهما للوضع وأرسل فرمانا إلى مناطق التجنيد يتضمن رفع حالة المنع، وتعيين الحاج سعيد رئيس الدائيات في أزمير⁽³¹⁾. ولا شك أن سبب إخفاق الحكام في السيطرة على مجريات الأحداث كان نتيجة لعدة عوامل منها سياسة التجنيد الفاشلة التي اتبعها الدايات. فعندما كانت الجزائر في حاجة إلى جنود جدد لتدعيم صفوف جيشها، قامت السلطات في أواخر العهد العثماني بإرسال الدائيات إلى تركيا لتجنيد المتطوعين. ولم يكن هؤلاء ملتزمين بقواعد التجنيد كما عهدت الأيالة من ذي قبل.

والواقع أن السبب الحقيقي الذي كان وراء طرد الانكشارية هو التخوف الفرنسي من إثارة هؤلاء للثورة والاضطرابات مستقبلا، فقد جاء في تقرير عمر أفندي محتسب أزمير بتاريخ 1246هـ/1830م، بخصوص رسائل وجهت إليه بشأن الانكشارية العزاب الذين اخرجوا من الجزائر بعد سقوطها، وقد تم ترحيل 2500 على متن أربع سفن فرنسية إلى المدن التالية: سالونيك، أولة، فوجة، فقد عبر المحتسب "بأن هؤلاء من الأرذال والفوضويين الذين لا يسمح لهم بالتوجه نحو مدينة أزمير"⁽³²⁾، إذن هكذا كان مصير الجيش الانكشاري وهو يغادر الجزائر للمرة الأخيرة، فقد تم القضاء على السلطة العثمانية السياسية (الداوي) والعسكرية (الانكشارية).

ارتبطت الجزائر بالدولة العثمانية بأول رسالة (وثيقة) باللغة العربية بعث بها سكان مدينة الجزائر السلطان العثماني سليم الأول (1512-1520) سنة أوائل ذي القعدة 925هـ/1519م يعرضون فيها رغبتهم في ضم الجزائر إلى الدولة العثمانية.⁽³³⁾ وانتهت بأخر وثيقة في سنة 1830 واحتلال الجزائر من طرف فرنسا. على أن هناك استمرارية في تبادل الرسائل الهمايونية بين السلطان العثماني عبد المجيد الأول (1839-1861 م) والأمير عبد القادر في سنة 1840-1841. وقد أشار إليها المؤرخ التونسي في كتابه بحوث ووثائق، بانطباعات حول علاقة الأمير عبد القادر بالباب العالي حيث أرسل الأمير برسالتين إلى الباب العالي الأولى إلى الصدر الأعظم⁽³⁴⁾، ورسالة ثانية إلى السلطان عبد المجيد في 25 شوال 1257هـ/ديسمبر 1841. وبعث السلطان برسالة قصيرة وبدون تاريخ.⁽³⁵⁾



- ومن الملاحظات التي يمكن تسجيلها بخصوص الوثائق ما يلي:
- أن معظم وثائق خط همايون ودفتر مهم كتبت باللغة العثمانية.⁽³⁶⁾
 - أهملت الوثائق العلاقات الثقافية بين الجزائر و الدولة العثمانية، و نكاد لا نجد أثر لسياسة التعليم و العلم في جل الوثائق.
 - تركز معظم الوثائق على الجوانب السياسية و الاقتصادية و العسكرية كمسألة التجنيد و العتاد الحربي و الإمدادات أثناء الحملات و الحروب البحرية التي تشنها الدولة العثمانية و كانت الجزائر رأس الحربة في مقدمة الجيوش العثمانية خاصة في الحوض الغربي للمتوسط.⁽³⁷⁾
- تعريب فرمانات التركية – العثمانية

1. ترجمة الدكتور محمد داود التميمي.

2. ترجمة الأستاذ شكيب بن حفري.

- نماذج مصورة للوثائق العثمانية (فرمانين)، و هي موجودة بمركز الأرشيف الوطني الجزائري ضمن وثائق تاريخ الجزائر العثماني، و التي كانت محفوظة بالمركز الوطني للدراسات التاريخية سابقا.

مهمة دفتر رقم 23/ حكم 244/ تاريخ 19 رجب 981هـ/ السبت 14 نوفمبر 1573م.

السلطان: سليم الثاني الوالي: أحمد عراب

الملخص: الأندلسيون بالجزائر يشكون من ضيق ذات اليد، يقولون أن القضاة يعطون مخصصاتهم لأهل البلاد. مهمة دفتر رقم 23/ حكم 284/ تاريخ 27 رجب 981هـ/ الاثنين 23 نوفمبر 1573م.

السلطان: سليم الثاني الوالي: أحمد عراب

الملخص: شكوى الفقراء اللاجئين من الأندلس من التعدي عليهم و حرمانهم، الأمر الذي أدى بالتحري عن ذلك، ورد ما أخذ منهم و اعفائهم من الضرائب.

وثيقة رقم 01

مهمة دفتر رقم 23/ حكم 244/ تاريخ 19 رجب 981هـ/ السبت 14 نوفمبر 1573م.

(1)- حكم الى أمير أمراء الجزائر

تقدم فقراء الأندلس (كذا) و مدجل (كذا) بعرض حال جاء فيه إن غالبيتهم من الفقراء و أهل العمل و أنهم غير قادرين على الكسب و العمل ليس لهم حرفة يشتغلون بها، و أنهم من



ضيق العيش نتيجة ذلك. وذكروا بأنه يوجد مخصصات (جهات) كثيرة لبلادهم في الجزائر، إلا إن القضاة و المباشرين يعطون تلك المخصصات في حالة شغورها إلى أهالي البلاد و يدعون بأنها ليست من حق الأندلسيين أو من حق أعراب مدجل، و بناء عليها فإننا نأمر: بإعطاء تلك المخصصات في حالة توفرها إلى المستحقين من فقراء المسلمين من أهل العلم و القران، سواء كانوا من أعراب مدجل أو من الأندلسيين و غيرهم و أمرنا حال وصوله عليه بالتنبيه على القضاة و الحكام و متولي أوقاف هناك، ألا ينحلوا الأعدار إزاء توزيع المخصصات، و يجب إعطاء المستحقين من أعراب مدجل و الأندلس منها كما جاء أعلاه.

2 - حكم و أمر إلى اية الجزائر

حكم إلى بيلرباي اية الجزائر، فان أهل الأندلس و المدجنين الفقراء قاموا برفع شكوى و عرض حالتهم، بأن معظم هؤلاء الفقراء هم من أهل علم و ثقافة، و ما دام أنهم لا يملكون قدرات للاشتغال في مجالات و أنشطة أخرى، فقد اشتكوا من ضيق و عسر المعيشة. و زيادة علي ذلك ففي المناطق التي استقروا و سكنوا فيها. و في الكثير من الأحيان و رغم ظهور مناصب شغل شاغرة، فان قضاة و حكام تلك المناطق، يعطون هذه المناصب إلى أهل البلاد الأصليين الذين يفضلون عنهم، حتى أصبح من العسير و من الصعب إعطاء هذه الوظائف إلى الأندلسيين و المدجنين. و بناء على ذلك، فان أهل الإسلام فقراء أهل العلم و القران سواء كانوا من الأندلسيين أو من العرب المدجنين أو غيرهم، تعطى الوظائف و مناصب الشغل لمستحقها لا غير. و عليه فان عند وصول حكيمي هذا، لابد من تنبيه سائر قضاة و حكام تلك المناطق، و كذلك المشرفين على الأوقاف، بأنه في حالة ظهور مناصب عمل شاغرة لابد من تعيين و توظيف المستحق و اللانق بها لا غير، و ذلك حسب الوجه المشروع و لا يعذرو ولا يعلل هذا الموقف عند توجيه و إعطاء الوظيفة بأن هذا أندلسي و ذلك عربي مدجن و غيره من الأقوال.

وثيقة رقم 02

مهمة دفترى رقم 23/ حكم 284/ تاريخ 27 رجب 981هـ/ الاثنين 23 نوفمبر 1573م.

1 - حكم إلى أمير أمراء الجزائر

أرسل فقراء الأندلس (كذا) و تقترن (كذا) و مدجل (كذا) إلى شدة سعادتنا برسول أعلمنا بأنهم خرجوا من (دور الحرب) و قدموا إلى الجزائر و الأماكن التابعة لها، ذكر أن القواد و



المباشرين طالبيهم برسوم و حقوق كسائر الرعايا على جين أنهم فقراء و لا يملكون شيئا، كما يطالبون تكاليف لا طاقة لهم بها، مما أثقل عليهم، و أن بعضهم أخذ يعمل كعمال و مزارعين، إلا أن ما حصلوا عليه أخذ من أيديهم عنوة و أن البحارة سلبوهم ألبستهم و متاعهم و أموالهم و مارسوا أنواع التعدي عليهم، فما السبب في نزع ألبسة و اغتصاب أجور المزارعين من فقراء المسلمين الذين وفدوا من ديار الحرب إلى ممالكنا المحروسة؟
وعليه فإننا نأمر:

بالتقيد في هذا الصدد حال وصول الحكم، و التحري عمن اغتصبوا أموال و متاع و لباس و أسباب و أجور الفقراء و بعد تثبيت ذلك، عليك برد و تسليم تلك الأموال إلى أصحابها كاملة، و لا يسمح لأي كان من سلب أجورهم و لباسهم و أسبابهم و يجب أيضا إعفاء الفقراء من كافة التكاليف لمدة ثلاث سنوات، و عليك بإسكانهم و حمايتهم طيلة هذه الفترة حيث يستردوا قوامهم، و يصبحوا قادرين على دفع الرسوم المترتبة عليهم كسائر الرعايا و ذلك بموجب القوانين الجارية في تلك المناطق، و لا يسمح مطلقا بالتعدي على الفقراء خلافا للشرع و القانون و الأمر الهمايوني، و بعد الاطلاع على هذا الحكم يجب إبقاء في أيديهم.

2 - حكم و أمر إلى إيالة الجزائر:

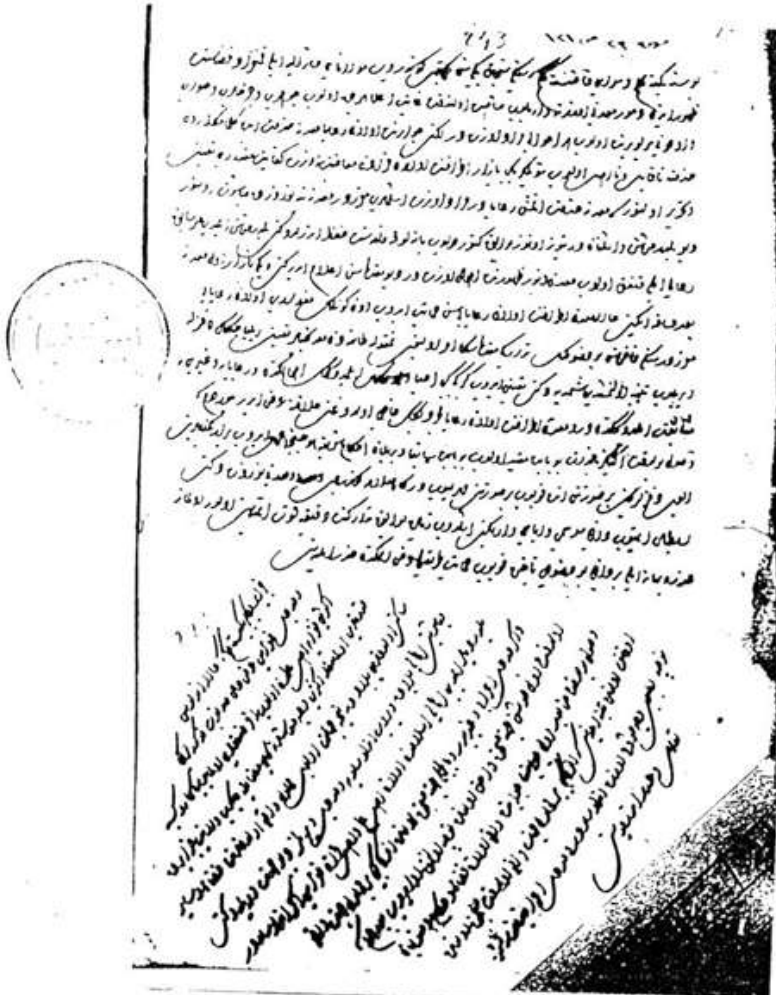
حكم إلى إيالة الجزائر: قام حاليا الفقراء الأندلسيون و الثغريون و المدجنون بإرسال مبعوث عنهم إلى الباب العالي ذكر بأنهم بعد ترك أموالهم و وسائل رزقهم (إسبانيا)، فقد نزلوا بإيالة الحرب (الجهاد) الجزائر و المناطق التابعة لها، و أصبحوا فقراء لا يملكون أي شيء. و رغم ذلك فإن قياد و حكام تلك المناطق قاموا بفرض و أخذ ضرائب منهم، كغيرهم من رعايا البلاد و تكليفهم بتكاليف أخرى، جعلتهم يشكون من ضيق و عسر المعيشة، بل و حتى الأجور التي كانوا يتحصلون عليها من عملهم اليومي. فقد كانت تؤخذ من أيديهم و حتى البحارة فقد أخذوا أموالهم و أمتعتهم و التعدي عليهم و هذا حسب الدعوى التي رفعوها.

و عليه ما هو سبب أخذ أمتعة و أموال و الأجور التي تحصل عليها هؤلاء الفقراء أهل الإسلام الذين خرجوا من دار الحرب (إسبانيا) إلى ممالكنا المحروسة؟ و عليه فانه بموجب الأمر السلطاني عليك بالانقياد و الحيطة بأن لا تؤخذ أموال و أمتعة هؤلاء الفقراء و لا الأجور التي تحصلوا عليها من عملهم، و أن لا يعاملوا كعمال مؤقتين، و العمل على كشف الأشخاص و التحقيق معهم الذين أخذوا منهم أجورهم اليومية و إعادة و رد تلك الأموال لأصحابها و كذلك أمتعتهم و كل وسائل رزقهم، و أن لا يتدخل أحد في شؤون هؤلاء الذين يعفون من دفع



الضرائب وكل التكاليف لمدة ثلاث سنوات كاملة، وهذا حتى يتم استقرارهم كغيرهم من رعايا الایالة و ذلك حسب القانون الجاري بتلك المنطقة، ولذا يؤكد أن الأمور المخالفة للشرع الشريف، فهي غير جائزة وكذا أنواع التعدي، غير مقبولة و يبقى الأمر السلطاني هذا، هو النافذ و السائر المفعول.

الملاحق :



- مهمة دفري رقم 23 | حكم 244 | تاريخ 19 رجب 981 هـ |

السبت 14 نوفمبر 1573 م



مولى بك بكية فكم لوزنة اقم لسانه و سلع ما و لوزنة اذ و لوزنة راحة و هو من حق و راحة و راحة
فمن لسانه و من لسانه و من لسانه و من لسانه و من لسانه و من لسانه و من لسانه و من لسانه
ما من لسانه و من لسانه و من لسانه و من لسانه و من لسانه و من لسانه و من لسانه و من لسانه
او من لسانه و من لسانه و من لسانه و من لسانه و من لسانه و من لسانه و من لسانه و من لسانه
كمن لسانه و من لسانه و من لسانه و من لسانه و من لسانه و من لسانه و من لسانه و من لسانه
لوسن و من لسانه و من لسانه و من لسانه و من لسانه و من لسانه و من لسانه و من لسانه
نيل و من لسانه و من لسانه و من لسانه و من لسانه و من لسانه و من لسانه و من لسانه
نيل و من لسانه و من لسانه و من لسانه و من لسانه و من لسانه و من لسانه و من لسانه

لوزنة و من لسانه و من لسانه و من لسانه و من لسانه و من لسانه و من لسانه و من لسانه
من لسانه و من لسانه و من لسانه و من لسانه و من لسانه و من لسانه و من لسانه و من لسانه
لوزنة و من لسانه و من لسانه و من لسانه و من لسانه و من لسانه و من لسانه و من لسانه
لوزنة و من لسانه و من لسانه و من لسانه و من لسانه و من لسانه و من لسانه و من لسانه
لوزنة و من لسانه و من لسانه و من لسانه و من لسانه و من لسانه و من لسانه و من لسانه
لوزنة و من لسانه و من لسانه و من لسانه و من لسانه و من لسانه و من لسانه و من لسانه
لوزنة و من لسانه و من لسانه و من لسانه و من لسانه و من لسانه و من لسانه و من لسانه
لوزنة و من لسانه و من لسانه و من لسانه و من لسانه و من لسانه و من لسانه و من لسانه

لوزنة و من لسانه و من لسانه و من لسانه و من لسانه و من لسانه و من لسانه و من لسانه
لوزنة و من لسانه و من لسانه و من لسانه و من لسانه و من لسانه و من لسانه و من لسانه
لوزنة و من لسانه و من لسانه و من لسانه و من لسانه و من لسانه و من لسانه و من لسانه
لوزنة و من لسانه و من لسانه و من لسانه و من لسانه و من لسانه و من لسانه و من لسانه
لوزنة و من لسانه و من لسانه و من لسانه و من لسانه و من لسانه و من لسانه و من لسانه
لوزنة و من لسانه و من لسانه و من لسانه و من لسانه و من لسانه و من لسانه و من لسانه
لوزنة و من لسانه و من لسانه و من لسانه و من لسانه و من لسانه و من لسانه و من لسانه
لوزنة و من لسانه و من لسانه و من لسانه و من لسانه و من لسانه و من لسانه و من لسانه

مهمة دفترى رقم 23 | حكم 284 | تاريخ 27 رجب 981 هـ |

الإثنين 24 نوفمبر 1573 م



الحواشي :

(1) يوجد بإستانبول أرشيفان مهمان هما : أرشيف (TOPKAPI SARAY) وهو أرشيف يتضمن الغالب أهم الوثائق المتعلقة بالسلطين العثمانيين. و أرشيف رئاسة الوزراء (Basbakanlik Arsivi) و يتضمن الوثائق الإدارية للدولة العثمانية.

(2) بدأ مركز البحوث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (إرسیکا) عمله في عام 1980 بوصفه أول جهاز ثقافي في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي. وقد عكس القرار الذي صدر عن المؤتمر الإسلامي السابع لوزراء الخارجية في عام 1976، بإنشاء المركز، باقتراح من الجمهورية التركية، رغبة الدول الأعضاء في إبراز حضارتها وتاريخها وتراثها المشترك، وهو ما يشكل أساس تضامنها وتعاونها. تضم مكتبة المركز، المتخصصة في الثقافة والحضارة الإسلامية 70000 مجلد من الكتب في 140 لغة والكتب التي تعود لبدایات عصر الطباعة وكتب الثقافة النادرة. و1500 دورية، إضافة إلى مخطوطات قيمة وآلاف من المقالات والخرائط والمايكروفيلمات. وفي مايو 2009 افتتح رئيس وزراء تركيا، رجب طيب أردوغان، مكتبة إرسیکا في مبنى "مخزن زفير" الرائع للسلطان عبد الحميد الثاني في قصر يلدیز التاريخي

(3) للمزيد راجع : سالم عبود ومحمد محجوب مالك ، "الأرشيف: تاريخه - أصنافه - إدارته" - ط2 - د.م.ن. 1985م.

(4) يوسف احسان كنج و حاجي عثمان يليديرم وآخرون، دليل الأرشيف العثماني فهرس جامع لوثائق الدولة العثمانية في أرشيف رئاسة الوزراء التركية (تعريب: صالح سعادوي)، اسطنبول: مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (IRICICA) و منظمة المؤتمر الإسلامي، اسطنبول 2008. 620ص.

(5) الدفاتر المهمة عبارة عن دفاتر جمعت فيها الأحكام الموجهة إلى مختلف الولايات التابعة للدولة العثمانية) مراسلات الباب العالي)، و تغطي هذه الدفاتر الفترة الممتدة ما بين 961هـ/1553م/1323هـ/1905، و يبلغ عددها 266 دفترا منها 73 م فهرسة.

(6) عين عرب أحمد باشا كيبيلرباي على إيالة الجزائر عام 1571. بعدما أصبح قليج علي باشا أميرال البحرية العثمانية عقب معركة ليبانت.

وهو من أصل عربي(سوريا)، عرفت الجزائر في عهده الاضطرابات و قلة النظام. كما تميز بخشونة طبعه في تسيير أحوال إيالة، وهذا ما أدى إلى جلب نقمة الأهالي ضده و الشكاية منه لدى الباب العالي. حول هذه الشخصية راجع:

Haedo, (Fray Diegode), Histoire des Rois d'Alger, Traduit et annotée par H.D, de Grammont, Alger, 1881...op.cit, pp. 154-157.

(7) شكيب، بن حفري، أعمال المؤتمر العالمي الخامس للدراسات الموريسكية الأندلسية حول: "الذكرى الخمسمائة سنة لسقوط غرناطة (1492-1992)"، ديسمبر 1991، زغوان: سيرمدي، 1993، ج1، ص 48.

(8) نفسه، ص 49.



(9) أبو القاسم، سعد الله، سعد الله، أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1981، ج1، ص ص 146-163.

(10) الونشريسي، أحمد بن يحيى، المعيار العرب والجامع المغرب في فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب (إشراف: محمد حجي)، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1981، ج10، ص 109.

(11) مهمة دفترى رقم 23/حكم 244/تاريخ 19 رجب 981هـ/السبت 14 نوفمبر 1573م.

(12) الونشريسي، المصدر السابق، ج2، ص 119.

(13) مهمة دفترى رقم 23/حكم 284/تاريخ 27 رجب 981هـ/الاثنين 23 نوفمبر 1573م.

(14) BRAUDEL (Fernand), La Méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Philippe II,

colin, 2^{ed}, 1966., T2, p. 367 Paris, Armand

Description de l'Algérie en 1787 par L'officier Russe KOKOVTSOV », in, **Revue d'histoire.** (15)

N° 4, Tunis, Juillet, 1975, pp. 209-213. **Maghrébine,**

Haedo (Fray Diedo de), « Topographie et histoire général d'Alger », Traduction (Monnereau et A.

Berbrugger), in, **Revue Africaine**, N° 14, 1871,p.97.

(16) كانت الإدارة المركزية العثمانية تتكون من أربع مؤسسات كبرى ، وهي: الصدارة والمالية والجيش البري والبحري والقضاء. كانت تعلق هذه المؤسسات جميعها مؤسسة الديوان الهمايوني التي تعتبر أعلى هيئة تقريرية وتشريعية في الدولة العثمانية قبل أن تنتقل أغلب اختصاصاتها بكيفية تدريجية إلى الصدارة.و كانت كل مؤسسة تشمل على مجموعة من الدوائر وتمسك الدفاتر التي تصدر يومياً الوثائق. بلغ عدد مرتادي دائرة الأرشيف العثماني في اسطنبول من الباحثين والأكاديميين خلال السنوات الثلاث الأخيرة أكثر من أربعة آلاف من الأجانب وحسب مصادر دائرة الأرشيف فإن الأمريكيين يأتون بين هؤلاء الباحثين في المرتبة الأولى، حيث بلغ عددهم سبعمائة وأربعة وعشرين أكاديمياً وأستاذاً جامعياً، وينصب اهتمام الأمريكيين في الوثائق المتعلقة بالبنية البيروقراطية لدى العثمانيين ونظام الأوقاف والتاريخ الاجتماعي والاقتصادي. ويأتي اليابانيون والألمان والفرنسيون والعرب والإنجليز والإيرانيون بالدرجة الثانية. وتسمح إدارة الأرشيف لكل من يتقدم بطلب البحث في الوثائق شرط إجادة اللغة العثمانية التي هي مزيج من اللغات العربية والفارسية والتركية. يقول الدكتور نجاتي أقطاش نائب المدير العام لإدارة الوثائق بتركيا: " الأرشيف العثماني مصدر غني جداً لكل من يبحث عن المعلومات المتعلقة بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا والعالم الإسلامي بشكل عام." ويبلغ عدد الوثائق العثمانية حسب ما ذكره المسئولون حوالي مائة وخمسين مليون وثيقة. بلغ المصنف منها مائة مليون واستغرق تصنيف هذا العدد حوالي ثمانين عاماً. كما يبلغ عدد الوثائق المتعلقة بالعالم العربي أكثر من ثمانين مليون وثيقة. وتسعى دائرة الأرشيف منذ بعض الوقت لنقل المعلومات التي تتضمنها الوثائق إلى الوسط الإلكتروني أو الحاسبات الآلية مع صورها الأصلية. ويمكن للباحثين الآن الوصول إلى معلومات قيمة عبر صفحة الأرشيف في الإنترنت. ولكن شرط إجادتهم اللغة التركية بالإضافة إلى اللغة العثمانية. حيث لم تفتح إدارة الأرشيف بعد صفحة باللغة العربية. ويبلغ عدد الوثائق المنقولة إلى صفحة الإنترنت حتى الآن مليوني وثيقة. و خط همايون



- أي الخط السلطاني() هو عما كان يكتبه السلطان العثماني بيده على هامش الوثائق المرفوعة إليه من طرف
الصدر الأعظم
وهي تشمل مائة ألف وثيقة. وتتضمن أقسام الوثيقة: 1- التحميد و التمجيد 2- الوثيقة 3- الحاشية 4- صدر
الصفحة 5- التقرير النهائي
- أو الحكم النهائي. للمزيد راجع: نجاتي أقطاش، و عصمت بينارق، الأرشيف العثماني(ترجمة: صالح
سعداوي)، استانبول: مركز الأبحاث للتاريخ و الفنون و الثقافة الإسلامية، 1406هـ/ 1985م ، ص ص 3-43
- (17) خط همايون، عدد 4887، تاريخ 1230 هـ.
- (18) تولى محمد خسرو وزارة الحرب العثمانية مرتين، الأولى من 1811 إلى 1817م والثانية من 1822 إلى 1826م.
- (19) عبد الجليل، التميمي، بحوث ووثائق في التاريخ المغربي (1816-1871م)، ط2، الجزائر: ديوان المطبوعات
الجامعية، زغوان: مركز الدراسات والبحوث عن الولايات العربية في العهد العثماني، 1985م، ص 57.
- (20) نفسه، ص59.
- (21) خط همايون، عدد 22486، تاريخ 1231 هـ.
- (22) خط همايون، عدد 48979، تاريخ 1231 هـ.
- (23) مذكرات وليام شالر، قنصل أمريكا في الجزائر، (ترجمة: اسماعيل العربي)، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر
و التوزيع، 1982م، ص 153-155.
- (24) خط همايون، عدد 22486، تاريخ 1231 هـ.
- (25) خط همايون، عدد 22486، تاريخ 1231 هـ.
- (26) شالر، المصدر السابق، ص 156.
- (27) خط همايون، عدد 22556، تاريخ 1231 هـ.
- (28) خط همايون، عدد: 22550، تاريخ 1240 هـ.
- (29) خط همايون، عدد: 46324، تاريخ 1240 هـ.
- (30) نفسه.
- خط همايون، عدد: 46324، تاريخ 1240 هـ.
- (31) خط همايون عدد: 17216، تاريخ 1239 هـ.
- (32) خط همايون، عدد: 22530، تاريخ 1246 هـ.
- (33) أرشيف قصر طوب كابي سراي، استانبول، رقم 6456، و أول من نشرها وعربها المؤرخ التونسي: عبد
الجليل، التميمي، " أول رسالة من أهالي مدينة الجزائر إلى السلطان سليم الأول سنة 1519 "، المجلة
التاريخية المغاربية، عدد 6، 1976، ص ص 116.120
- (34) يعتبر الصدر الأعظم ثاني شخصية في هرم السلطة العثمانية بعد السلطان، وقد حدد قانون نامه محمد
الفاتح ذلك (1451-1481م). وكانت مهمته رئاسة الديون وقيادة الحملات العسكرية كما يعد المسؤول عن



الأمن العام في عاصمة الدولة وله مسؤولية التعيين وهذا منذ القرن 16م. للمزيد راجع: عبد الرحيم، بنعادة، العثمانيون : المؤسسات والاقتصاد والثقافة، ط1، الدار البيضاء: مطبعة النجاح، 1429هـ/2008، ص ص 100-111.

(35) عبد الجليل، التميمي، بحوث ووثائق في التاريخ المغربي 1816-1871، (تقديم : روبر منتران)، ط1، الدار التونسية للنشر، 1972. ص ص 197-221/198-229.

(36) اللغة التركية العثمانية) لسانٍ عثماني (نوع من اللغة التركية التي كانت تستخدم على النحو الإداري واللغة الأدبية للإمبراطورية العثمانية، وهي تتضمن الاقتراض على نطاق واسع من اللغة العربية بالإضافة إلى الفارسية وكتبت بديلا عن الكتابة العربية. وقد تأثرت اللغة التركية الحديثة إلى حد كبير باللغة العثمانية التركية القديمة. ينظر حول أهمية اللغة العثمانية في الدراسات التاريخية:

Isabelle Grangaud, « À propos des archives de l'Algérie ottomane : notes sur le rapport entre conditions de production et nature et usages des sources historiques », *Ateliers du LESC* [En ligne],

32 | 2008, mis en ligne le 21 août 2008, consulté le 27 février 2016. URL :

<http://ateliers.revues.org/3222> ; DOI : 10.4000/ateliers.3222

(37) اعتمد العثمانيون في اسطنبول على الأسطول الجزائري، واشتركه في الحروب بل اعتبرت الجزائر مدينة بحرية بقيت طيلة ثلاثة قرون حتى القرن التاسع عشر تزود الدولة العثمانية بأفضل بحارتها وأكبر قادة أساطيلها. يرجى العودة إلى : هلاليلي، حنيفي، " مشروع البحرية الجزائرية في عمليات إنقاذ الموريسكيين الأندلسيين خلال القرنين 16 و17م"، في أعمال المؤتمر العالمي الرابع عشر للدراسات الموريسكية الأندلسية مهداة إلى الأستاذ الإسباني ميكال دي إيبالثا، تقديم عبد الجليل التميمي، عبد الحكيم سلامة القفصي. - تونس : منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، 2011، ص ص 101-121.